فضاءات الاتصال والاعتزال ـ علاقة المثقف بالسلطة في مصر:

المؤسسة الثقافية المصرية ظلت مستأثرة بقدرة التكريس.. ومحتفظة بسلطة إضفاء الشرعية دون منافس

الترجمات للثقافة اللاتينية خلقت شعورا بتفوق القارة اللاتينية الادبي وصححت صورتها لدى القارىء العربي

د. علاء عبد الهادي*

■ اكتسبت الثقافة في العالم الرأسمالي، عبر التوزيع غير المتكافئ للرأسمال الثقافي، وضعية السلعة، وخضعت لآليات الربح والخسارة، فأصبحت مورداً بالمفهوم الاقتصادي للكلمة، فكلما ندر اكتساب هذه الموارد، ازداد امتياز من يحوزها، مما جعل من العمليات الثقافية التي تقوم بها الدولة أدوات للسيطرة ـ في دول العالم الثالث بخاصة ـ وخلق لهذه الموارد الثقافية ـ في الآن ذاته ـ آليات تأثير في سوق له أرباحه وخسائره، حيث يكمن جزء من فعالية المؤسسة الثقافية الرسمية في قدرتها على التحكم في آليات سيطرتها على هذه الموارد من جهة، وإخفاء طرائق اشتغالها ـ تحت ساتر إعلامي كثيف من ادعاء الموضوعية والنزاهة ـ من جهة أخرى، مثلما تكمن قوتها وشرعيتها في قدرتها على إقناع تابعيها ومن تدعي تمثيلهم، في أن ما تقوم به هو مصلحة عامة لهم، مما يمنح الوعي الزائف قدرة على ردم الهوة بين النص الذي تعلنه المؤسسة الثقافية إطاراً لأهدافها والممارسة الفعلية للمؤسسة في الواقع المعيش، وهو استثمار خاص لرأسمال الثقافة، يزيد في تشييئها، ويمنحها شكل السلعة وطبيعتها.

إن نظام المؤسسة الثقافي غالباً ما يتم تخطيطه بشكل ساكن، أي أنه نظام لم ينبثق من حراك بل من تقاليد مؤسسية راسخة غالباً ما تكون موروثة، لها إغواؤها البيروقراطي، لذا تقوم المؤسسات الرسمية في العالم المتحضر ـ من أجل إضعاف هذه السكونية ـ بتحديد أهدافها المرحلية وفق خطة استراتيجية متشابكة بأهداف سياسية قومية، كما تحدد الشريحة الاجتماعية التي تتوجه لها خدماتها.. مما ييسر جزئياً ـ في ظل المناخ الديمقراطي النسبي في العالم الغربي ـ وجود جدل خلاق بين الثقافة المهيمنة والثقافة النقدية، في ظل توافر قنوات تكريس ثقافي بديلة يقودها المجتمع المدني، تزيد من قوة هذا الجدل، ومن فضاء البدائل المتاحة للثقافي.

أما في مصر فقد ظلت المؤسسة الثقافية المصرية وأجهزتها الإدارية مستأثرة بقدرة التكريس، محتفظة بسلطة إضفاء الشرعية دون منافس ـ يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها ضعف قدرة المثقفين على إنشاء آلياتهم الخاصة ومؤسساتهم، وغياب قدرتهم على الاحتجاج الجماعي، مع استشراء الفساد الإداري في الجهاز الثقافي، مع اتساع استيعاب المؤسسات الرسمية للمجموع الثقافي ـ كما أصبحت الصحافة الأدبية التابعة للدولة أداة تكريس أخرى لرؤساء تحريرها وللقائمين عليها ولأعوانهم ولمريديهم، فهناك كثير من الأدعياء الذين «أنعمَ» عليهم في هذه الصحافة وحظوا بشهرة أدبية بواسطة التملق ومنهم من يرى أنه على المثقف الحقيقي أن يرفض كل الشارات المؤسسية للتكريس من أوسمة وجوائز وكل ألوان التكريم من جهات تفتقد الشرعية في وزارة لها سياسات تغيب عنها الرؤية الصحيحة اللازمة للمرحلة ـ في ضوء الظرف الحضاري الجديد الذي تفرضه سياسات العولمة ـ على مستويي النص والممارسة.

في هذا المناخ تحول عدد كبير من المثقفين إلى مهنيين بسبب فقرهم وتطلعهم إلى السلطة، فأصبحوا أداة دعاية للدولة، وأدوات تمارس العنف الرمزي وتيسر للسياسي وسائل إخضاعه للثقافي، مما سهل للمثقف التقليدي تبرير خضوعه المباشر وتبعيته لمؤسسة ثقافية واهنة، في تأرجح موضوعي وذاتي لعلاقته بالسلطة، أما الأمر الذي له وقع الخديعة والفجيعة معاً أن يصدق هؤلاء أنفسهم معتبرين أن اختيارهم قد تم بناء على أسس موضوعية «لأنهم الأفضل مثلاً»، أو أن ما يحصلون عليه من مكاسب مادية أو معنوية هو ترجمة حقيقية تالية لنشاطهم الأدبي أو الجمالي في الواقع الثقافي! هنا يأتي التبرير الأيديولوجي للنظام متلبساً مغالطته المنطقية، فهم المُختارون، ولكنهم ليسوا الصفوة، بل إن الكثير منهم في واقع الأمر كتاب وأدباء من الدرجة الثانية، قام الإعلام بتكريسهم، وقام المكان بتوطيد أقدامهم، وإن كان للمكانة نظرة أخرى!

أصبح اقتراب السلطة من المثقفين آلية من آليات تزييف وعيهم، بعد أن خضعوا لسيطرة آليات التقييم من تكريم وتبجيل منحته المؤسسة لممثليها في الشارع الثقافي العام، ومن على هامشهم، ومن تريد استيعابهم، حيث توهم عدد من المنضوين تحت لواء الوزير وسياساته أنهم يقومون بدور في المؤسسة الثقافية القائمة ضمن شروطهم! دون أن يتأملوا الأسئلة الأولية مثل: من أجل من يعملون؟ ومن يحتاج إلى ما يقومون به؟ ودون أن يعوا مقدار خضوعهم إلى المنطق النوعي للسلطة التي يعملون لها، وشروط إنتاجها، تلك التي باتت تسيطر على إنتاجهم المعرفي أو توجهاتهم النقدية تجاه مجتمعهم، هكذا اكتفى عدد كبير منهم بتبريرات مختزلة، وشديدة الفقر، من هذه التبريرات: أن ما يقومون به هو استعادة حق انتزع منهم، أو أن العمل في المؤسسة ومعها ليس معادياً لدورهم في الهامش! أو الادعاء بأنهم يقومون بالإصلاح ـ قدر إمكانهم ـ من مواقع أقدامهم في داخل السلطة الثقافية الرسمية! متناسين أن هدف السلطة الثقافية هو تبرير وجودها بشروطها الخاصة بالذات، وأنهم أدوات هذا التبرير، ولسانه الناطق، فضلاً عن أن للأمر جانباً اقتصادياً لا يخفى على أحد يبتدئ من الإغراء المادي، ولا يقف عند المقابل الرمزي!

وفي ظل غياب القنوات الثقافية البديلة القادرة على التكريس الثقافي ستظل المؤسسات الثقافية القائمة وعائلتها الإدارية؛ مسيطرة بشكل هائل على المجالين الأدبي والفني في مصر، ليس عبر المنع والتعتيم فقط، بل عبر الجزاءات والتأثير من خلال أرباح تستثمر على الجانبين المادي والرمزي معاً؛ هكذا تقوم المؤسسة الثقافية بضبط البيئة الثقافية وتطبيعها عبر النشر، ولكن بضوابطه الرقابية، جوائز الدولة، ولكن بالمقاييس الجمالية السائدة والمتبناة من قبل المؤسسة، منح التفرغ وعضوية المجالس المتخصصة، ولكن بالطريقة المشوهة التي تتم بها اختيارات أعضائها، الاشتراك في المؤتمرات أو المحافل الثقافية في الداخل والخارج، وفقاً لدرجة الوفاء لا الكفاءة.. إلخ.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى غياب المنابع والأصول النظرية الصحيحة لدعاة ما سُمي بالتنوير، وأن ما سُمي بسياسات التنوير هيمن على سياقاتها البعدُ الشخصي والتصوراتُ الفردية، ففقدت الحسَ بالاتجاه، نظراً إلى فقر المرتكزات النظرية التي انطلقت منها هذه السياسات، وعدم التفاتها للتناقضات القائمة بين ما أعلنته مؤسساتهم من أهداف وما حققته في الواقع المعيش من نتائج، حيث تبنت المؤسساتُ الثقافيةُ المصريةُ القائمة الاهتمامَ بقضايا ثانوية خارج صلب اهتمامات المجتمع، مشيدةً سلطتها على الموارد الثقافية التي حددت شروطَ استثمارها، بذلةَ جُهداً كبيراً في إضفاء شرعية كاذبة على سياساتها عبر توظيف الخطاب البلاغي الذي وسمَ أداءها بصفة الطابع العلمي من دون إجراءاته، وكأن شعار المرحلة «مهرجان لكل مواطن» هو السبيل الوحيد لتنوير الشارع الثقافي! دون أدنى اهتمام بقضية بناء هذا الشارع أولاً، ودون التفات إلى اقتصاديات هذا البناء ثانياً.. في دولة فقيرة، تثقل كاهلها ديون داخلية وخارجية تحسب بمئات المليارات. هكذا تميزت لغة الخطاب الثقافي الذي تبنته المؤسسة الرسمية ـ في العموم ـ بافتقاره إلى أي محاولة جدية تقوم بالتفسير النقدي للواقع، من هنا أتت محاولاتها لحصار التأويل النقدي للمعيش عبر الشعارات، الذي تعاني فيه المفاهيم من وجود انقلاب يتناسب مع أهداف المؤسسة ولا أقول مصلحتها، فلا يوجد بالضرورة ترابط بين ما تعلنه المؤسسة الثقافية الرسمية من أهداف وحقيقة ما يتم تحقيقه على المستوى العملي، مثلما توجد إمكانية كبيرة لغياب العلاقة بين أهداف المؤسسة ومصالح من تمثله، فهي علاقة تتغير بتغير حالة وعي المؤسسة بدورها وقدرتها على ممارسة هذا الوعي نصاً وتطبيقاً. كان من نتيجة السياسات الثقافية القائمة إبعاد كوادر ثقافية مهمة عن التأثير في المجتمع، وعن منح عطائها إلى محيطها الثقافي، وقد نجحت المؤسسات الثقافية على اختلاف مسمياتها في هذا عبر سياسة تدوير الفشل المؤسسي ولعبة الكراسي التي قصرت القيادة الثقافية على مجموعة من الأعوان يتنقلون من كرسي إلى آخر وفقاً لرغبات الوزير! فإذا أضفنا إلى ذلك سرقات الآثار الكثيرة المتكررة التي لم تشهد مصر مثيلاً لها ـ بعد سرقات دار الكتب والوثائق القومية ـ «قضية الآثار الكبرى» على سبيل الإشارة، نجد أننا شهود على سرقة تاريخ مصر على المستويين المادي والرمزي.

فشل المؤسسة الرسمية

إن فشل المؤسسة الثقافية المصرية الرسمية في إفادة المحتاجين الحقيقيين إلى المعرفة بكل مستوياتها، فضلاً عن عجزها عن الاستفادة من العقل الثقافي العام وتوظيفه في التنمية الثقافية الحقة، كانت إحدى نتائج المباشرة قيام المؤسسات الثقافية بالهيمنة على معظم النتاج الثقافي وصبِّه في مشاريع نشر مشروطة بوضع يتحاشى مراجعةَ السياسي، والجنسي، والعقائدي، الأمر الذي تسبب في ملازمة المثقفين لردهة المؤسسة، ووضع كتاباتهم في مساحاتها الآمنة، حيث مورست على المثقف المصري أشكال مختلفة من العنف الرمزي بوعي أو دون وعي، مما خلق عبر عشرين عاماً سداً منيعاً حال دون قيام مثقفين فاعلين بأدوارهم على مستوى الممارسة، وآخر تأثيرهم في موقعهم الاجتماعي المفروض أن يكونوا فيه، كما سحب قطيعاً كبيراً منهم إلى واجهة إعلامية للاستفادة منهم ـ باعتبارهم مستشارين.. وخبراء كلام ـ كونهم أنجح فئة قادرة على تحوير شكل السيطرة الذي تفرضه المؤسسة الثقافية القائمة، وتبرير ممارستها في الآن ذاته، هدماً لآليات التقويض، وزيادة في التأثير، مما ساعد المؤسسة الثقافية ممثلة في وزير الثقافة وكبار الموظفين والمنتفعين على إخفاء سيطرتها، وتكثيف شرعيتها، بحيث أصبح عدد كبير من المثقفين المصريين خاضعا لآليات السلطة ولمفاهيمها عن القيمة وإنتاجها، مكتفين بالتعاطف السلبي مع قضايا الواقع المطروحة، ومتخفين من وراء طرح الأسئلة والإجابات، الأمر الذي جعل علاقة المثقف المصري بخطابه هي محضَ علاقته باللغة، دون اهتمام بالممارسة، وكأن الاختلافَ بين وعي المثقف وغير المثقف هو محضُ اختلاف في لغة هذا الوعي! وقد عاينا ـ في فترة الوزارة الحالية التي امتدت إلى ثمانية عشر عاماً ـ أزمة ثقافية سببها المثقف والأكاديمي الذي خضع لإغراءات مادية ورمزية، ولعطايا ومنح مادية ورمزية استخدمها السياسي لإخضاعهم ـ منهم أسماء كانت من أشد توجهات اليسار راديكالية ـ دخلت إلى الحظيرة برغبتها ـ على حد تعبير فاروق حسني ـ فهم جديرون به وهو جدير بهم! فأضحينا الآن شهوداً على أسماء محنطة لمثقفين وأنصاف مثقفين شغلت الجهاز الإداري لوزارة الثقافة استخدمتهم المؤسسة ـ كما استخدموها ـ وتلاعبت بهم ـ كما تلاعبوا بها ـ أسماء على مدار عقدين من الزمن استطاعت أن تستوعب أتباعاً وصحافة أدبية وشعراء وكتاباً ونقاداً وأدباء ـ منهم من يفتخر بأنه دخل إلى الحظيرة بشروطه!.

في هذا المناخ ـ وفي السنتين الماضيتين تحديداً ـ علت في مناخ الحركة الثقافية أصوات نقد متصل وجارح لوزارة الثقافة وموظفيها الكبار بشكل زاعق وحاد، خصوصاً بعد رفض الكاتب صنع الله إبراهيم لجائزة الرواية، هذا الرفض الذي كان بمثابة صيحة تحذير، حيث شهدت الحركة الثقافية المصرية بعد ذلك تكوين جماعات ثقافية مختلفة حاولت أن تقدم رؤية بديلة للمشروع الثقافي، منبهةً إلى خطورة الدور الذي يلعبه المثقف «الإداري» في استيعاب المحيط الثقافي بكل ألوان طيفه.. من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار من أجل مصالح فئات سياسية لا تمثل الشعب، من أجل المستفيدين من وجود هذه الإدارات الثقافية التي لا تملك الحد الأدنى من الرؤية!

فضاءات الاتصال والاعتزال

ومع تنامي هذا النقد اللاذع، وتنوع أساليب الاعتراض على السياسات الثقافية القائمة، غادرنا ما يسمى الأزمة الثقافية.. وبتنا نعيش ثقافة أزمة! الأمر الذي يفسر قيام عدد كبير من المثقفين بتكوين أكثر من تجمع أهلي ومدني عبروا من خلاله عن الرفض الثقافي لسياسات المؤسسات القائمة مثل «جبهة الثقافة الوطنية» و«أدباء وفنانون من أجل التغيير» وغيرهما. والغريب أن يتم الإعلان في جريدة معارضة «الكرامة» عن جبهة مثقفين جديدة ـ بخلاف «جبهة الثقافة الوطنية» ـ بها أعضاء من أعتى ممثلي السلطة الثقافية القائمة، الاسم الأول فيها كان ملحقاً ثقافياً في أكثر من سفارة مصرية في خارج مصر، وكان مديراً لدار الكتب والوثائق القومية، ولا يزال رئيس لجنة الدراسات الأدبية في المجلس الأعلى للثقافة! أما الأسماء القيادية الأخرى فكلها أعضاء في لجان وزير الثقافة ـ فهل هي محاولة سياسية مقصودة لاستيعاب الهامش الثقافي؟ والسؤال المطروح هو لمَ لا ينضم وزير الثقافة إلى هذه الجبهة؟ هذا المشهد مثالٌ حي للفصام الثقافي الذي نعاينه في واقعنا الثقافي والإعلامي اليوم.

تُعد ثقافة الأزمة من جانب آخر نتيجة غير مباشرة لمجموعة من الأمراض المجتمعية التي سببها المشروع السياسي القائم المنهك سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، هذا المشروع الذي عجز عن تجديد دمه، أو إبطاء لوكيميا مستشرية في عروقه على أقل تقدير، مشروع سياسي يعاني من تراجع مستمر لا يرجع إلى الفساد الإداري على كل مستويات الإدارة في الدولة فقط، بل يرجع بشكل أساس إلى غياب الإرادة السياسية القادرة على صنع دولة قوية على المستويين العسكري والمدني، على حشد شعبها حول مشروع، على التعبير ولو جزئياً عن أحلام الناس ومستقبلهم ورغباتهم، وهو وضع أرى أن مصر غير مؤهلة له، بل لن يحدث في المستقبل القريب إلا إذا توافرت عناصر ثلاثة:

العنصر الأول: الشعور بالانتماء إلى مشروع قومي ـ وهو ما لم يُطرح من الحزب الحاكم طوال فترتي السادات ومبارك أصلاً ـ كي يكون المواطن مسؤولاً عن أمل جمعي، مراقباً لأدائه من أجل أهداف قومية أبعد مدى، فنحن لا ننتمي إلى شيء إلا إذا آمنا بشرعيته، بجزء من شرعيته على أقل تقدير وهو ما لا تحوزه المؤسسة السياسية القائمة يقيناً. إن خطورة تنامي الشعور العام بعدم الانتماء ـ بين فئات ثقافية وعلمية كثيرة ـ إلى المجتمع القائم، يشير إلى الإقرار بعدم أهلية هذا المجتمع، وافتقار مؤسساته إلى الحد الأدنى من الشرعية.. الأمر الذي يؤدي إلى إفقاد الطلائع الثقافية والسياسية والاقتصادية والأكاديمية تأثيرَها على سياسات الدولة، ويجعل أخطاء النظام السياسي شديدة الفداحة والضرر.

العنصر الثاني: هو غياب مشروع ثقافي بالمعنى الواسع للمفهوم، هذا المشروع الذي بدأ واعداً مع ثروت عكاشة، ثم أصبح دعائياً وهامشياً يستغله الجهاز البيروقراطي في الدولة وأتباعه، ومن يعمل معه وله وفيه، أسوأ استغلال. إن سوء التشخيص الاجتماعي والسياسي لمشكلات مصر وجه أنظار الوعي العام إلى التركيز على أن مشكلتنا الحضارية تكمن في الجوانب الاقتصادية.. وقد مسَّ هذا التصور وعي النخب السياسية أيضاً، ويمكن بسهولة أن أشير في هذا الصدد إلى غياب فادح لموقع الثقافة في برامج المرشحين العشرة لرئاسة الجمهورية، فضلاً عن ثانوية الثقافي بالنسبة إلى الأحزاب السياسية القائمة برنامجاً وممارسة! إن قضية الإرهاب في حقيقتها ليست قضية أمنية بل قضية ثقافية، مثلها مثل قضية البطالة، ومثل قضايا العولمة والتحدي الحضاري الذي يفرضه المركز على دول الأطراف.. إلى غير ذلك، أما أخطر آثار هذا الوضع الثقافي المتردي فهو أن المواطن المصري قد فقد ثقته بتغيير واقعه وبقدراته، فأصبحنا نعاين غياب توازن حاد بين الوعي الثقافي والتنظيم الثقافي الناشئ عنه، القادر على إحداث تغيير اجتماعي.

العنصر الثالث: يتطلب حضورنا في المشهد الحضاري العالمي، في ظل سياسات العولمة، من أي نظام سياسي له حد أدنى من الوعي، دعم هوية ثقافية قومية مقاومة تضع جزءاً من حضورها الثقافي الفاعل في المجال الدولي، وهو ما لن يتم إلا عبر ثقافة مقاومة تلجأ ما يسمى الآخر «أو المركز» إلى القبول بالمشاركة أياً كانت نسبتها. أتكلم هنا عن الهوية بوصفها متخيلاً يمكن أن يحدث تأثيراً نهضوياً في أي مجتمع، عن هذا الحس العام الذي يمكن أن يربط قيادة سياسية ذات مشروع بشعبها.

يحتاج ذلك إلى مطلبين أساسيين الأول: التخطيط الاستراتيجي وهو ما يرتبط بالتوصيف الإستراتيجي «Strategic Formulation» القائم على قراءة تحليلية للبيئتين الداخلية والخارجية، وعلى اختيار إمكانات التطوير الفعلية التي يمكن اتخاذها، (نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يسعى في المدى القريب إلى خلق وحدة أوروبية فاعلة ـ بعد نجاحه الجزئي على المستوى الاقتصادي ـ بالرغم من الاختلاف الشديد في تكوين مجتمعات الاتحاد الأوروبي ودوله، ووفرة عوامل الصراع والتنافر بينها على مستويات مختلفة من لغة وعرق وأنماط وتقاليد وأعراف اجتماعية وغيرها، مقارنة بدول العالم العربي على سبيل المثال، الأمر الذي يطرح بقوة، إمكانية خلق هوية على المستوى العملي رغم عدم توافر الظروف المساعدة على ذلك،أو عدم كفايتها أو كفاءتها، إذا توافر تخطيط استراتيجي علمي لذلك، ووُضِعَ في مرحلة النفاذ، ولن أتطرق هنا إلى النموذج الصهيوني في فلسطين!)، والثاني: توافر الإرادة السياسية وهو ما يرتبط بما يسمى التوظيف الاستراتيجي «Strategic Implementation» (نموذج باكستان التي نجحت في امتلاك سلاح نووي رداً على تهديد برنامج الهند النووي، بالرغم من وضعها الاقتصادي، الأمر الذي فشلت فيه الأنظمة العربية بشكل مفرد أو جمعي).

تقييم للفعل الثقافي

لا يعني هذا النقد أن المؤسسة الثقافية المصرية لم تفعل شيئاً فهذا غير صحيح أيضاً، ولكننا نحكم على المسافة الواقعة بين ما تعلنه المؤسسة من مشاريع وما حققته فعلياً منها، عن العلاقة بين التماسك المشير إلى رؤية والتخبط الذي لا يشير إلا إلى أثر! فالسؤال ليس في الأثر المادي من أبنية وهياكل إدارية وخلافه بل في التأثير، تأثير هذا الإنفاق على الواقع. فعلى الرغم من الاهتمام الذي تبديه الدولة لمسألة الثقافة على مستوى الإنفاق المالي، فإنه لا يختلف أحد على أن جانباً كبيراً من هذا الانفاق عديمُ الجدوى، ويذهبُ مثلُ الدعم إلى تجار الثقافة الذين احترفوا التكسب والفساد. إن معظم الأنشطة التي تقوم بها المؤسساتُ الثقافية الرسمية لم تسعَ للمثقف من أجل فائدة الجمهور، بل سعت لمصلحة المؤسسة والقائمين عليها على حساب الاثنين، خالقةً بيئة ثقافية مزيفة، يتم الإعلانُ بلسانها عن أهمية مشاريع المؤسسات الثقافية القائمة، والدفاع عنها عبر فئة مستفيدة ذات نفوذ وظيفي وإعلامي، من هنا يأتي التبرير الإيديولوجي للسياسات الثقافية القائمة متلبساً وجهه الرمزي واللغوي، ومغالطته المنطقية.

تعاني مصر في ظل وزارة الثقافة الحالية وممثليها وسياساتها من غياب مجموعة من العناصر اللازمة لأية ثقافة كي تنهض اجتماعياً :فبالإضافة إلى أهم عنصرين وهما تردي أحوال الكتاب والمبدعين المادية والثقافية، وغياب استراتيجية ثقافية واضحة في ظل الشرط الحضاري المعاصر، يمكن أن نلحظ غياب بنية ثقافية حقيقية تحتية من دور عرض صالحة «أشير إلى كارثة مسرح بني سويف»، ومراكز ثقافية مشعة لها دور فاعل في محلياتها، غياب المجلات الأدبية المتخصصة «معظم إنتاجنا النقدي والثقافي يذهب إلى الدوريات العربية والأجنبية، مثله في ذلك مثل جزء كبير من فننا وتراثنا التشكيلي!»، غياب إنتاج سينمائي يليق باسم مصر الفني، غياب صناعة كتاب حقيقية على مستويي الشكل والمضمون.. غياب ترجمة عكسية تغير الصورة الرمزية لنا بأفضل مما هي عليه لدى المجتمع الغربي، يكثر الوزير من الحديث حول إنجازات الترجمة وهو أمر جيد على أية حال.. لكنه يجهل أن الترجمة العكسية هي ما كان يجب أن يُهتمَّ به، فلم يستفد الواقع الثقافي بأية إسهامات علمية حقيقية لمن لم يقرأ الأصول بلغاتها.. تخيل أيها القارئ معي لو كان هذا الاحتفال هو احتفال بصدور ألف كتاب عربي ترجم إلى اللغات الأوروبية الأساسية الثلاث «الإنكليزية والفرنسية والألمانية»! ولا مانع من توافر الترجمتين ولكننا نتكلم عن الأولويات.. فنحن لا نعيش وحدنا منفصلين عن العالم كما كان البعض يظن من قبل، فقد أصبح نجم الصباح هو نجم المساء في السماءات المفتوحة! فعلى سبيل المثال نجح أدب أمريكا اللاتينية ـ وثقافتها المترجمة إلى العربية ـ في تغيير صورة أمريكا اللاتينية لدى المثقف العربي حيث استطاعت الترجمات من الثقافة اللاتينية إلى العربية أن تخلق شعوراً بتفوق أمريكا اللاتينية الأدبي لدى القارئ العربي، مما شكل في العقل الثقافي العربي وصحح معالم الصورة الذهنية لأمريكا اللاتينية ومنحها تقديراً خاصاً.

ثقافة الهامش

وستظل ثقافة الهامش تقاوم بضراوة العادات الفكرية القارة المعطلة للنهضة في مجتمعها، بما يعنيه ذلك من إعلان العداء للمؤسسة، والتشجيع على اختراق حائط الإذعان بين المثقف والسلطة، ومساءلة الوجود الاجتماعي بشكل جذري، فهي ثقافة معادية لآليات السيطرة وما تترجمه هذه السيطرة من تجليات سياسية واجتماعية، حيث مارست الثقافة الهامشية في السنوات العشر الأخيرة في مصر جهداً حقيقياً في تعرية آليات السيطرة الثقافية السائدة من أكثرها نعومة، إلى أشرسها قدرة على الإقصاء والعزل، معادية للتوظيف السياسي والاجتماعي الذي تمارسه المؤسسة الثقافية الرسمية للثقافة، أي انها حاولت بوعي أو من دون وعي أن تفقد الخطاب المؤسسي قوته الرمزية. إن المثقف العضوي يقف خارج أبنية المؤسسة كي يراها أفضل. كي يتسنى له التطلع إلى الأمل.. إلى مبادئ ورؤى عليا إلى ممكن جديد وآخر.. أي أنه ينتمي بالضرورة إلى محيط الاستراتيجية لا التكتيك. حيث أحجم عدد مهم من المثقفين المصريين الذين لم تخدعهم إغراءات التكريس عن الاشتراك أو الإسهام الأدبي والإبداعي والعلمي في موالد الثقافة المصرية ومهرجاناتها وصحافتها، فمُنعوا بشكل غير مباشر عن تبادل مخزونهم الثقافي مع مجتمعهم، مما حرم المحتاجين الحقيقيين إلى المعرفة من جزء كبير من فائدة الإنفاق النقدي على المشروع الثقافي، حيث لم يقم عليه أو يسهم فيه مثقفون مصريون قادرون على منح هذه المعرفة.

وفي ظل سياسات العولمة التي تثقل الحمل الثقافي في دول العالم العربي المثقلة أصلاً، لا يمكن إحداث أي شكل من أشكال التوازن من دون وجود صراع عملي يقوم بالتوظيف السياسي لمجموع القوى الموضوعية المتجسدة أو الكامنة في مجالاتنا العربية المختلفة اقتصادية واجتماعية وبشرية وجغرافية وعسكرية وغيرها في إطار تخطيطي، من أجل حشد أهم الموارد النافعة التي يمكن استثمارها من رأسمالنا الثقافي، ولا أقصد بالتوازن هنا المساواة ولكن أقصد ـ في ظل وضعنا السياسي الحالي ـ القدرة على المقاومة والصمود، على أقصى تقدير! أمام وزن الآخر. ففي ظل هذا التعدد الهائل في الخطابات الذي سبب سيادة المصالح الجزئية على المصالح الكلية للمجموع العربي، وبسبب غياب استراتيجية عربية لها ثوابت محددة على أقل تقدير، خصوصاً في الجانب الثقافي، غابت مقدرتنا على الانجاز، وظهر عجزنا عن فهم ما نسميه الآخر وعن التواصل معه، فما الكيفية التي يجب علينا تفعيلها من المؤسسات الرسمية والشعبية لتوظيف رأسمالنا الثقافي على المستويين الداخلي والخارجي ضمن خطة استراتيجية كلية على مستوى العالم العربي، يدعمها المثقف العربي العضوي، لتبدأ بالمواطن، وتنتهي بالتلاقح الثقافي الفعال مع ما يسمى الآخر.

* كاتب وباحث مصري

في ظل هذا التعدد الهائل في الخطابات الذي سبب سيادة المصالح الجزئية على المصالح الكلية للمجموع العربي، وبسبب غياب استراتيجية عربية غابت مقدرتنا على الانجاز، وظهر عجزنا عن فهم ما نسميه الآخر وعن التواصل معه...